

المادة ١٥٠ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٥١ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٥٢ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٥٣ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٥٤ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

- ٢ -

- ١ -

المادة ١٥٥ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٥٦ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٥٧ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٥٨ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

lawpedia.jo

المادة ١٥٩ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٦٠ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٦١ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٦٢ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٦٣ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٦٤ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٦٥ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٦٦ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

المادة ١٦٧ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤

رقم القضية: ٢٠٠٩/١٢٩٤

بصفحة: الخرج اربعة

محكمة التمييز الأولى

3-

... ..

... ..

4-

... ..

5-

... ..

... ..

6-

:-

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

وأما التمييز الثاني المقدم من المميز
فقد بني على الأسباب التالية :-

١- قرار محكمة الجنايات الكبرى مخالف للقانون والواقع وكان استخلاصها للنتيجة التي توصلت إليها استخلاصاً غير سائغ حيث بنت قناعها على الغن والتخمين دون أن تناقش البيانات المقدمة من المتهم وحتى بيانات النيابة العامة مناقشة سائغة ومقبولة حيث أوردت المحكمة في قرارها وعلى لسان شهود النيابة العامة جميعاً بأن المميز كان في حالة غضب شديد نتيجة لغياب شقيقته فترة طويلة وأثبتوا جميعاً بأنه منذ غيابها قد شاهدتها لأول مرة وقت ارتكاب القتل .

٢- أخطأت المحكمة بعدم أخذها بما طلب الدفاع لتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية القتل العمد إلى جنحة القتل المقترن بالعز المخفض (سورة الغضب) حيث ظهر ذلك من خلال شهادات شهود الدفاع وكذلك مناقشة شهود النيابة العامة والذين أثبتوا بأن المتهم وعند مشاهدته للمعدورة أول مرة كانت مفاجأة له مما أفقده صوابه كونها تعيبت فترة طويلة عن المنزل وكانت تعيش مع شخص غريب وعاشرته معاشرة الأرواح وهذا ثابت من إفادة المعدورة المبرزة كبنية خطية للمتهم .

٣- أخطأت المحكمة في الصفحة (١٢) من صفحات القرار بقولها (بأن المتهم قتل شقيقته رغم أنها لم تأت بعمل غير محق تجاهه وتلاحظ محكماتكم من خلال البيئة الدفاعية المقدمة من المتهم ومعناها إفادة المعدورة فسي القسضية الجناكسية رقم (٢٠٠٨/٧٣٥) والقرار الصادر فيها والتقرير الطبي المنظم بحق المعدورة في القضية المذكورة بأن ما قامت به المعدورة كان له وضعاً كبيراً على المتهم حيث أصبح الناس في المنطقة يتكلمون عن الموضوع ويعتبرونه شيئاً لا يمكن السكوت عنه .

٤- أخطأت المحكمة باستبعادها البيانات الدفاعية دون أن تعمل ذلك تعديلاً قانونياً سائغاً ومقبولاً حيث كان عليها مناقشة هذه البيانات وخاصة التقرير الطبي الشرعي المرفق بهذه القضية كونه يتناقض تناقضاً جوهرياً مع التقرير الطبي الآخر حيث أن التقرير الطبي المقدم في القضية رقم (٢٠٠٨/٩٢١) يفيد بأن غشاء بكرة المعدورة سليماً أما

... (11) ...
:-

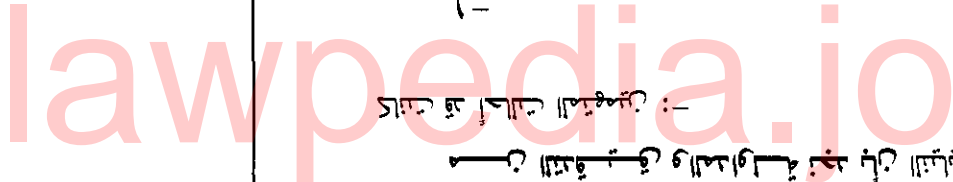
... (2/11/2006) ...
:-

... (1/1/2007) ...
:-

... (1/1/2007) ...
:-

:-

-
-



:-

...

...
...
...

...
...
...

وبتاريخ ٢٠٠٨/١/١٨ خرجت المغدورة من منزل ذوبها وفي الشهر السادس ألقى القبض عليها وتم تسليمها لمركز أمن ماركا وتم توقيفها إدارياً في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة النساء وتوكل الحقد في نفس المتهمين وفكر في الأمر بعد تفكير هادئ قررا قتلها ولهذه الغاية تم الاتفاق بينهما على أن يقدم المتهم بطلب لإخلاء سبيلها وأخذها إلى منزلهم وقتلها وبالفعل توجه المتهم وبرفقته مختار المنطقة إلى متصرف الرصيفة لإخلاء سبيل المغدورة وتم الموافقة على ذلك وبعد المغرب قام المتهم باستلامها من مديرية شرطة الرصيفة بينما بقي المتهم هايل ينتظر في المنزل وبحوزته المسدس العائد لوالده (المتهم عليان) بعد أن جهزه بالعتاد وعندما وصل المتهم وابنته المغدورة إلى المنزل وفور نزول المغدورة من السيارة بالرها المتهم هايل بعدة طلقات نارية وأصابها في وجهها وكتفها وصدرها وبطنها وأرادها قتيلاً وتم نقلها إلى المستشفى وقد علل سبب السوفاة بالنزف الدموي في التحويف الصدري ودخلت الجمجمة الناتج عن تهتك الدماغ والرئتين وقدمت الشكوى وجرت الملاحظة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى حسيماً هو وارد بمحاضرها وبعد سماعها لبينة النيابة العامة وبينة الدفاع أصدرت قرارها رقم (٢٠٠٨/٩/٢١) بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٧ حيث اعتقت الوقائع التالية :-

أن المتهم هايل عليان مشوح الجبور شقيق للمغدورة والمتهم والدها وأنه بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٨ تركت المغدورة منزل ذوبها ولم تعد إليه ، وفي الشهر السادس من العام نفسه شاهدتها ابن عمتها المدعو في حديقة ماركا مع شخصين وقام بتسليمها إلى مركز أمن ماركا وتم إحالة القضية إلى مدعي عام الرصيفة وتبين بشأن المغدورة قد تعرضت لاعتداء جنسي من قبل المدعو بعدها تم تحويلها إلى متصرف لواء الرصيفة الذي قرر بوزره توقيفها إدارياً في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة قسم النساء وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/٣١ توجه المتهم ووالد المغدورة وبرفقته ابن شقيقه الشاهد لواء الرصيفة من أجل كفالة ابنته المغدورة إلا أن المتصرف رفض كفالتها إلا بحضور مختار منطقته فقاد المتهم إليها إلى متصرفية لواء الرصيفة وتم تكفيل المغدورة بحضور مختار منطقته فقاد المتهم إلى بلدة النقيرة لواء الموقر وأحضر المختار وبعد المغرب تم استلامها من مديرية شرطة الرصيفة وغادرت المغدورة برفقة والدها المتهم عليان إلى منزله وعند وصولهما للمنزل وفور نزول المغدورة من سيارة والدها

وأن يترتب ويخطط لفعلة ثم يقدم على تنفيذ جريمته بأصحاب باردة وأن تكون هناك فترة زمنية بين التفكير الهادئ بمشروعية الإقدام على تنفيذه بكل هدوء وروية وفقاً لما يتطلبه حكم المادة (٣٢٩) عقوبات وبما أنه من المستقر عليه فقهاً وقضاً أنه يتوجب إثبات هذه الأركان استقلالاً الأمر الذي لم تثبته بيئة النيابة العامة من ناحية وثبتت أن إقدام المتهم على قتل شقيقته المغدورة كان فور مشاهدته لها تنزل من سيارة والده وقيل وصولها للمنزل ودخوله فوراً للمنزل واحضاره للمسندس وإطلاق النار عليها مما تجد المحكمة معه بأن القتل كان وليد لحظته من ناحية أخرى وبذلك تتخلف عناصر العمد المنصوص عليها في المادة (٣٢٩) عقوبات مما يتعين معه والحالة هذه أعمال نص المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية وتحليل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنابة القتل العمد طبقاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات إلى جنابة القتل طبقاً لأحكام المادة (٣٢٦) عقوبات .

أما بالنسبة لطلب وكيل الدفاع في مرافعته تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم إلى جنحة القتل المقترن بسورة غضب شديد سناً لنص المادة (٩٨) عقوبات فتجد المحكمة بأنه يشترط لاستفادة فاعل الجريمة من العز المخفف المنصوص عليه في هذه المادة توافر العناصر التالية :-

- ١- أن يكون هناك عمل غير محق أتاه المجني عليه وقد وقع على الجاني .
- ٢- أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً للفاعل وإن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .
- ٣- أن يكون عمل المجني عليه مادياً لا قولياً .

وحيث أنه من المقرر أن سورة الغضب الشديد تتألب الفاعل عند وقوع الفعل يجب أن تؤثر تأثيراً صغيفاً به بحيث تفقده في تلك اللحظة شعوره وتمالك نفسه أو رباطة جأشه فلا يعود قادراً على السيطرة عليها ويقلت منه زمام نفسه ويختل تفكيره .

وحيث أنه من الثابت في هذه الدعوى قيام المتهم بقتل شقيقته المغدورة فور مشاهدته لها تنزل من سيارة والده رغم أنها لم تأت بأي عمل غير محق تجاهه، كما وأن ما يدعيه المتهم بأنه كان تحت تأثير سورة الغضب الشديد كون شقيقته المغدورة قد عاشرت رجلاً غريباً عنها معايشرة الزواج دون أي رابط شرعي

بينهما، فتجد المحكمة بأنه قد ورد بأقوال المتهم لدى مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى بأنه كان برفقة والده المتهم عليان عند مشول الأخير أمام مدعي عام الرصيفة وبعد تحويل قضية الاعتداء الجنسي على شقيقته المغدورة من قبل المدعو وعند سؤال مدعي عام الرصيفة لهما فيما إذا كان برغبان بالشكوى أفاد والد المغدورة بأنه لا يرغب بالشكوى ضد المدعو كما وأن المتهم ذكر كذلك بأقواله المأخوذة لدى مدعي عام الجنايات الكبرى بأنه تقدم بكفالة لشقيقته المغدورة بعد وقوع الاعتداء الجنسي عليها مما ينفي عن المتهم وقوعه تحت تأثير سورة الغضب الشديد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن واقعة قتل المتهم لشقيقته المغدورة كانت بعد حوالي ستة أشهر من وقوع الاعتداء الجنسي عليها الأمر الذي ينفي توافر أي عنصر من العناصر الواردة في المادة (٩٨) عقوبات المشار إليها مما يتعين معه الالتفات عن هذا الدفع .

أما بالنسبة لجناية التدخل بالقتل العمد وفقاً لأحكام المادتين (١/٣٢٨ و ٢/٨٠) عقوبات المسندة للمتهم ، فتجد المحكمة بأن المادة (٨٠) عقوبات قد اشترطت حتى يعتبر الشخص متدخلاً في جريمة أن يكون هناك اتفاق مسبق ما بين الفاعل الأصلي والمستدخل على ارتكاب الجريمة ذلك لأن المتدخل يستمد إجرامه من الفاعل الأصلي، وأن يتم التدخل بإحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٢/٨٠) عقوبات والتي وردت على سبيل الحصر ، وحيث أن النيابة العامة في هذه الدعوى لم تثبت وجود أي اتفاق مسبق ما بين المتهم هايل الجبور كفاعل أصلي من جهة والمتهم كمتدخل من جهة أخرى كما وأن النيابة العامة لم تقدم أية بيينة قانونية تثبت من خلالها قيام المتهم بتقديم المساعدة للمتهم على ارتكاب الجريمة أو إصطائه أية أسلحة أو أدوات تساعد على إيقاعها أو قيامه بأية أفعال من شأنها تهيئة الجريمة أو تسهيلها أو إتمام ارتكابها، وعلى العكس من ذلك فإن المتهم قام بالذهاب إلى متصرف لواء الرصيفة لكفالة ابنته المغدورة وذكر الشاهد بأنها مريضة وأنه ينوي تقديم العلاج لها ولم يكن يعلم بأن المتهم ينوي قتلها الأمر الذي يتعين معه والحالة هذه إعلان براءة المتهم عن جناية التدخل بالقتل المسندة إليه لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

أما بالنسبة لجنحة حمل وحيانة سلاح ناري بدون ترخيص المسندة للمتهمين وفقاً لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١) من قانون الأسلحة النارية والذخائر ، وحيث ثبت للمحكمة

قيام المتهم بحيازة السلاح الناري المسدس في منزله دون ترخيص قانوني بذلك، وكذلك قيام المتهم بحمل هذا السلاح دون حصوله على ترخيص قانوني الأمر الذي يتعين معه والحالة هذه إدانتها بهذه الجريمة .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهمين /
بجريمة حمل و حيازة سلاح ناري
بدون ترخيص قانوني وفقاً لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة
النارية والذخائر و عملاً بأحكام المادة (١١١ د) من ذات القانون الحكم على كل
واحد منهما بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف
ومصادرة المسدس المضبوط .

٢- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم
من جناية التدخل بالقتل وفقاً لأحكام المادتين
(٢/٨٠ و ١/٣٢٨) عقوبات المسندة إليه في مستهل هذا القرار لعدم قيام الدليل
القانوني المقنع بحقه .

٣- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم /
بجناية القتل القصد طبقاً لأحكام المادة (٣٢٦) عقوبات وفق
ما عدلت .

العقوبات :-

و عطفاً على ما جاء بقرار التجريم و عملاً بأحكام المادة (٣٢٦) عقوبات تقرر
بالتشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس
المحكمة و وضع المجرم /
عشرة سنة و الرسوم محسوبة له مدة التوقيف .
و نظراً لإسقاط الحق الشخصي المحفوظ في القضية مما تعتبره المحكمة سبباً
مخففاً تقديرياً و عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة
المحكوم بها إلى النصف لتصبح العقوبة بحق المجرم /

وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

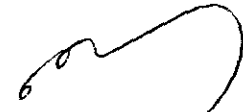
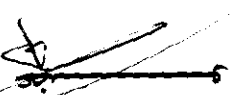
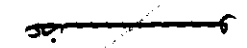
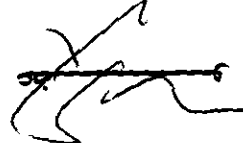
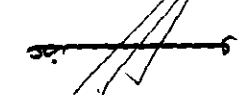

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأتد دون سواها وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة المسدس الناري المضبوط وتضمينه نفقات المحاكمة البالغة خمسة وخمسين ديناراً .

لم يرتض نائب عام الجنايات الكبرى بهذا القرار كما لم يرتض به المتهم فطعن فيه كل واحد منهما بتميز خاص به .

أ) وفي الرد على أسباب التمييز المقدم من نائب عام الجنايات الكبرى وبالنسبة للأسباب الأول والثاني والرابع والذي يطعن فيها المميز بخط المحكمة بتعديلها التهمة للمتهم من جنابة القتل العمد إلى جنابة القتل القصد وأن بيئة النيابة العامة المقدمه في القضية جاءت متسادة وكافية لتجريم كل من المميز ضددهما بما أسند إليهما وأن القرار المميز يشوبه القصور في التحليل والتسبيب .

وفي ذلك نجد بأن القاضي الجزائي له حرية تقدير الأدلة والأخذ بما تظمن له نفسه وأن يطرح ما سواه وهنا فإن النيابة العامة لم تقدم أي دليل يثبت أن المتهم كان لديه سبق الإصرار لقتل شقيقته المغدورة وأنه صمم على ذلك وتدبر عواقب أمره وأن بيئات النيابة أثبتت أن القتل كان فجأة ووليد لحظته كما أن النيابة العامة لم تستطع إثبات أن المتهم كان متفقاً مع المتهم على موضوع مقتل المغدورة ابتسام ولم تقدم أي دليل على أن المتهم قد ساعد المتهم على ارتكاب الجريمة ولهذا فقد أصابت محكمة الجنايات الكبرى في تعديل التهمة للمتهم من جنابة القتل العمد إلى جنابة القتل القصد وأصابت أيضاً بإعلانها براءة المتهم من جنابة التدخل بالقتل وجاء قرارها صحيحاً ومعللاً تعليلاً سائغاً ومقبولاً من هذه الناحية وبالتالي فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز مما يتوجب ردها .

وأما بالنسبة للسبب الثالث من أسباب تمييز نائب عام الجنايات الكبرى والذي يطعن فيه المميز بخط المحكمة في منح المتهم الأسباب المخففة التقديرية بالاستناد إلى إسقاط المتهم وإثفاء المتهم لحقهم الشخصي .


 ٣٠٣ / ٣٠٣
 راجع الى السيد القاضي





 ٢٠٠٩ / ١١ / ١١ - ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠ / ١١ / ١١
 قاضي المحكمة الابتدائية بـ

. انما يكون له حق
 التي هي من اختصاص المحكمة الابتدائية
 من قبل قاضي المحكمة الابتدائية
 من قبل قاضي المحكمة الابتدائية
 من قبل قاضي المحكمة الابتدائية

lawpedia.jo

:- في حالة
 . انما يكون له حق
 انما يكون له حق
 انما يكون له حق

. انما يكون له حق
 انما يكون له حق
 انما يكون له حق
 انما يكون له حق
 انما يكون له حق

انما يكون له حق
 انما يكون له حق
 انما يكون له حق